اثر انضمام الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية
(اشارة الى حالة العراق)

م.م. دورين بنيامين هرمز
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

المقدمة :

توصف منظمة التجارة العالمية بانها الحلقة الأخيرة في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر الذى يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية والسياسية، لذا فهي تعد من اهم المؤسسات الدولية اذا ما اخذ في الاعتبار عدد الدول المنضمة إليها والمجالات التي تغطيها وكذلك النتائج التي تترتب عليها على الصعيد المستقبلي وبناء على ذلك تعتبر مسألة العضوية في هذه المنظمة من المشاكل المطروحة التي تواجهها دول عديدة. ومنها العراق محور الدراسة .

وتزداد أهمية دراسة هذه المنظمة عندما نربطها بالعولمة، فهي اي المنظمة في حالة من الانسجام الكامل مع النظام الاقتصادي للعولمةالذي نشأ على مبدا الحرية الاقتصادية.

وتعمل منظمة التجارة العالمية على تنظيم حركة التجارة بين الدول الأعضاء لذا فانها تعنى بالعلاقات الدولية وهذا يعني تاثرها بالمتغيرات الدولية الحاصلة في بنية النظام الدولي لاسيما ذات البعد الاقتصادي وبما إن حركة التجارة .

ان العنصر المهم في هذا البحث يتركز حول الواقع الاقتصادي للدول العربية والكيفية التي سيكون عليها إذا ما انضمت هذه الدول إلى المنظمة ، وفي الواقع ان عددا من الدول العربية قد انضم فعلا إلى المنظمة بصفة أعضاء وبعضها نجح في تخطي الصعوبات التي تواجهها والبعض الأخر اندمج اندماجا فعليا في خضم المعترك الدولي الاقتصادي الا ان الذي يهمنا في هذا البحث هو مدى تاهل العراق للانضمام الى المنظمة وما هي المعوقات التي تحول دون انضمامه وكيف سيتمكن من التخلص منها ، هذه الأمور ستجد لها اجابات في ثنايا البحث الذي يستند الى منهجية علمية تنطلق من معطيات محددة نحو رؤية واقعية تحاكي فرضية الموضوع .

وينطلق هذا البحث من اشكالية كون اكثر الاقتصديات العربية ومنها الاقتصاد العراقي ما زالت في مرحلة لم تصل فيها الى تحقيق مؤهلات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية كون مقومات الاقتصاد في هذه الدول لا تنسجم مع شروط ومعطيات الواقع الاقتصادي الذي تنشدها المنظمة لذا فان اهمية البحث تنبع من حقيقة اساسية مفادها إن الدول العربية ومنها العراق هي

دول ذات اقتصاديات ضعيفة وغير متطورة لعدة أسباب منها اعتمادها على المنتج الواحد أو إن اغلبها دول ذات أسواق منغلقة وذات سياسات اقتصادية صارمة تبعد الاستثمارات من الدخول إليها وكل هذه الأمور تجتمع لتشكل محور اهتمام في كيفية التخلص من هذه السلبيات لتكون عضوية الدول العربية في المؤسسات الدولية عضوية فاعلة ومفيدة ،حيث تحرص الدول العربية على إن يكون لها أسواق تنفذ إليها صادراتها كما تحرص على تطوير علاقاتها مع منظمة التجارة العالمية باعتبارها الإطار التنظيمي العالمي الذي بموجبه تتحدد الحقوق للدول الأعضاء ويهدف البحث الى تسليط الضوء على مدى امكانية انضمام الدول العربية ومنها العراق الى منظمة التجارة العالمية وما هي النتائج التي ستترتب على هذه العملية ان تحققت الى جانب تشخيص أهم الآثار والتحديات التي تواجه هذه الدول والعراق بشكل خاص في هذا الجانب ، لذا فان البحث يستند الى فرضية اساسية مفادها (هل ستجني الدول العربية والعراق اثارا ايجابية جراء الانتماء الى المنظمة ، وهل هناك موجبات اقتصادية لانظمام العراق للمنظمة ، كما ان العراق لا ينبغي ان يبقى خارج اطار التفاعل الاقتصادي الدولي الناتج من تفاعل العلاقات الاقتصادية الدولية في النظام الاقتصادي العالمي) وتم تقسيم البحث الى عدة مباحث تناول المبحث الاول التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية في حين عالج المبحث الثاني الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية من حيث مدى تاقلمها مع التحولات الاقتصادية الدولية وسلط المبحث الثالث الضوء على نتائج انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ، في حين تناول المبحث الرابع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية .

المبحث الاول :

التحولات الرئيسية للاقتصاد العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية المؤسسة المسؤولة عن الاشراف على تنفيذ جميع الاتفاقات المتعددة الاطراف. وتوسعت الأهداف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية لتمنحها صلاحية تنظيم تجارة الخدمات. ويقوم النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف على أربع قواعد أساسية

أ- القاعدة الاولى : أهمية اتباع الدول المنظمة في المنظمة سياسات تجارية تحررية مفتوحة، لكنها تتيح لها حماية إنتاجها الوطني من المنافسة الأجنبية شرط أن تتوفر مثل هذه الحماية من خلال التعريفة التي يجب ابقاؤها في مستويات منخفضة، لذلك يحظر على الدول الاعضاء استخدام القيود الكمية إلا في حالات محددة.

ب- القاعدة الثانية : أهمية تخفيض وإلغاء التعريفة والحواجز الأخرى التي تواجه التجارة عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف؛ وقد أدرجت التعريفات المخفضة في جداول التنازلات لكل دولة بحسب البند الجمركي، وتعرف الأسعار المبينة في هذه الجداول بمعدلات التعريفة المثبتة. والدول الأعضاء ملزمة بعدم رفع قيمة التعريفة بنسبة أعلى من معدلات التعريفة المثبتة والمبينة في جداولها .

ج- القاعدة الثالثة : أهمية مزاولة الدول الاعضاء تجارتها دون تمييز بين دول الاستيراد ودول التصدير. وهذه القاعدة واردة في مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وتستثنى من هذه القاعدة حالات الأفضليات المقررة في ترتيبات إقليمية كالاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة.

د - القاعدة الرابعة: أهمية تطبيق المعاملة الوطنية على السلع المستوردة . وتلزم هذه القاعدة الدول بأن لا تفرض على السلع المستوردة – بعد أن تكون قد دخلت أسواقها المحلية ودفعت الرسوم الجمركية على الحدود- أية ضرائب محلية، مثل ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة بنسب أعلى من النسب التي تفرضها على منتجاتها المحلية المماثلة[1].

ولابد ان نسلم بأن الاقتصادات العربية شأن غيرها من الاقتصادات النامية وحتى الاقتصادات المتحولة- لم يكن بمقدورها أن تنأى عن التحولات الاقتصادية الدولية إلا بالوقوع في براثن التهميش. حيث فرضت العولمة وغيرها من الظواهر المجسدة للجوهر الجديد في النظام الاقتصادي العالمي ان يكون خطر التهميش المتعاظم بمثابة التهديد الرئيسي للاقتصاد والمجتمع في البلدان العربية فالعولمة وما نتج عنها من اطر مؤسسية وضعت هذه الدول في اطار شامل من التداعيات حيث تم اقحامها في الواقع الاقتصادي العالمي الجديد كما انها لم تستطع استيعاب الفرص وتجنب المخاطر من جراء إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ، حيث فقدت القدرة على صياغة خطة شاملة وطويلة المدى للانخراط الناجح والفعال في المنافسة الدولية الى جانب

تصادم العولمة مع مصطلح الدولة الوطنية لان المصطلحان يتعارضان في المبدأ فبينما تدعو العولمة إلى إلغاء الحدود السياسية نرى إن الدولة تؤكد على الخطوط الفاصلة بين الحدود لان في ذلك كيانها المستقل وتمنع من خلاله أي تدخل في شؤونها الداخلية وهذا ما تمسكت به الدول العربية بشكل عام وعارضه العراق بخاصة[2] .

وانطلاقا من هذا كان على البلدان العربية أن تحسم- فكريا وسياسيا- بين خيارين: إما التأقلم بشكل إيجابي مع الواقع الاقتصادي الدولي في ظل القواعد الجديدة ، أو التلقي السلبي لتهديدات العولمة. وبعبارة أخرى، فإنه بغير تفاعل إيجابي مع الواقع السائد بافرازاته بما يقلص خسائرها ويعظم مكاسبها سوف تتعاظم الخسائر المترتبة على التداعيات السلبية للتهميش وتتقلص مكاسب الوصول إلى الامكانات الإيجابية التي يمكن ان تكتسب من جراء التعامل الايجابي مع البئية الاقتصادية الدولية[3].

ويمكن ان نوجز في هذا الشان أربع مجموعات من التحولات: هيكل الاقتصاد العالمي، والنظم الاقتصادية العالمية، والنظام الاقتصادي الدولى، والفكر الاقتصادي العالمي.

1- هيكل الاقتصاد العالمي:

لقد ترتبت التحولات في هيكل الاقتصاد العالمي على إنجازات الثورة العلمية التكنولوجية في موجتها الأحدث اوالمتواصلة. ومن ذلك على سبيل المثال تلك القفزات التي شهدتها تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا تخليق المواد الجديدة وإنتاج البدائل الاصطناعية للخامات الأولية، وتوفير استهلاك المواد الأولية بما فيها النفط. وبين الانعكاسات الأهم لهذه التحولات على الاقتصادات العربية نرصد غياب سياسات لتعبئة القدرات المتاحة قطريا وعربيا للحاق بالثورة العلمية التكنولوجية. وينعكس هذا في عجز عن مواجهة آليات تهميش الاقتصادات العربية المصدرة للنفط والمواد الأولية في مواجهة عواقب تطور تكنولوجيا توفير استهلاك أهم الصادرات العربية، أي النفط وغيره من المواد الأولية، سواء بتخليق المواد الجديدة أو إنتاج البدائل الاصطناعية. ورغم تضخم وزن قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية، فإنه لا يعكسه أسبقية تطوير إنتاج المعرفة أو ارتقاء لتنافسية فروع الخدمات الأخرى. وفضلا عن الضعف النسبي للصناعة التحويلية العربية، نلاحظ ضآلة وزن الفروع الصناعية راقية التكنولوجيا. وأما تمايز الاقتصادات العربية فإنه لا يشمل ارتقاء أي منها- بما في ذلك ما يصنف ضمن الاقتصادات الصاعدة- إلى مصاف الاقتصادات الصناعية الجديدة. ورغم حقيقة اندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي، فإنه لا يعكس مشاركة متكافئة في المصنع العالمي

والقرية العالمية. وفي المحصلة رغم ضخامة مواردها لا تجني البلدان العربية سوى تفاقم انكشافها الخارجي، وتزايد اعتمادها غير المتكافئ على البلدان الصناعية المتقدمة والجديدة، ويتعاظم خطر تهميشها بما يفوق عبء التبعية الاقتصادية الموروثة ويضاعفه[4].

2- النظم الاقتصادية العالمية:

وأما التحولات في النظم الاقتصادية العالمية فقد تجلت في سقوط اقتصادات المخططة مركزياً من ناحية، ونزعات تجديد اقتصادات السوق المتقدمة، من ناحية ثانية، وانفتاح اقتصادات البلدان النامية، من ناحية ثالثة. ونرصد بين الانعكاسات الأهم لهذه التحولات ما شهده كثير من البلدان العربية، شأن: غالبية البلدان النامية من تحولات اقتصادية واجتماعية ترتبت على تحولها المتزايد، إلى اقتصاد السوق المفتوح. لكن حصاد هذا التحول كثيرا ما جاء سلبيا اجتماعيا واقتصاديا بسبب ما فرض عليها من برامج قاسية للإصلاح الاقتصادي بأسلوب الصدمة.

ونشير إلى ما نشهده من نذر إعادة عصر النفط الرخيص بما يعنيه من خسائر فادحة للاقتصادات النفطية العربية والتي كان تاثيرها على الاقتصاد العراقي واضحا في السنوات الاخيرة واستمرار تدهور شروط التبادل الدولي، وتعاظم نزعات تهميش الاقتصادات المصدرة للمواد الأولية الأقل نموا والأكثر فقرا[5].

3- النظام الاقتصادي الدولي

لقد تحددت التحولات في النظام الاقتصادي الدولي- أو قواعد ومؤسسات وآليات إدارة النظام الاقتصادي العالمي- بعلاقات القوى الاقتصادية والشاملة على الخريطة العالمية. وعكست مراتبية مؤسسات إدارة العالم نزعات العولمة،من جانب،ونزعات التكتل الإقليمي من جانب آخر.

4-الفكر الاقتصادي

نرصد بوجه خاص سيادة قواعد ومؤسسات وآليات النظام الرأسمالي العالمي وإنفرادها بقيادة الاقتصاد العالمي وانفتاح الاقتصادات المغلقة بما في ذلك الصين التي ترفع شعارات اقتصاد السوق الاشتراكي- باستثناء جزر معزولة مثل كوبا، فضلا عن تعاظم انفتاح اقتصادات البلدان النامية[6] .

المبحث الثاني:

الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية

اولا- تأقلم الدول العربية مع تحولات النظام الاقتصادي العالمي

لابد ان نسلط الضوء في هذا الجانب على العولمة واليات انسجام الدول العربية مع نتائجها ، فالعديد من الباحثين يذهب إلى أن العولمة تتضمن تحرير التجارة، في ميدان السلع والخدمات، وحركة الأموال وتدويل الإنتاج إضافة إلى التنميط المتزايد للمؤسسات الاقتصادية وقواعد الضبط والتحكم على مستوى العالم، وهناك من يتفق مع هذه الرؤية ويشير إلى أن العولمة هي أحد الموضوعات الاقتصادية التي فرضت نفسها لتعبرعن اتساع التدفقات الدولية وعمقها في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة ومتكاملة. ويرى فريق من الباحثين أن العولمة هي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والقوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة مما يعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج نفسها[7].

وضمن برامج العولمة صياغة أفكار وتحديات وأفاق تراكمية للمعرفة اللامادية مما يجعل من الدول الضعيفة أن تجد صعوبة في الاندماج مع هذه البرامج والدخول في حقل العلاقات الدولية المتكافئة . وأمام هذه التغيرات الدولية التي تفرضها العولمة بالسعي إلى تهميش السياسة الوطنية للدولة من الداخل نجد إن الأخيرة تعمل على إيقاظ هذه السياسة ولكن بالشكل العكسي أي إيقاظ مبادئ وقيم داخل شعوبها لتتقبل مصطلحات مثل التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات ودخول الشركات العابرة للقارات .هذا الأمر خلق ازدواجية في السياسة الوطنية للدول ومنها الدول العربية التي لم تتمكن من الانعزال عن بيئة الاقتصاد الدولي، فبترويجها لشعارات العولمة تدمر بذلك المكتسبات الوطنية التي كانت في سالف الزمان عنوان كرامتها وتكون بذلك قد عرضت المبادئ التي نادت بها إلى الزوال ومنها البرامج الاقتصادية القائمة على تشغيل الموارد البشرية وتوفير فرص عمل وكذلك البرامج الاجتماعية التي تقوم على إزالة الفوارق الطبقية بين إفراد المجتمع الواحد[8] إذا فان العولمة بالياتها تعمل على القضاء على هذه البرامج داخل الدولة من خلال الإستراتيجيات التي تطرحها وكيف تفقد فيها الدول الصغيرة وزنها وتحرمها من القدرة على ممارسة التأثير في الحياة الدولية لان العولمة تزج الدول والمؤسسات والشركات في منافسة على الصعيد الدولي ولتكون المنافسة قائمة على الموارد والقدرات والمهارات لذا فان من يملك هذه المقومات يكون الاجدر للفوز في المنافسة[9] .

إن اغلب الدول التي دخلت في العولمة واحتلت مركز الصدارة اقتصاديا هي دول في الغالب حافظت على منهجها السياسي الداخلي ولكنها عمدت إلى تغيير سياستها الاقتصادية وذلك بإيجاد

برنامج اقتصادي يعتمد العالمية والانفتاح على السوق مثل الصين والهند ودول شرق آسيا فهي لا تعاني من الازدواجية في القرار السياسي كما في الدول العربية التي ظلت تنادي بشعارات القومية والوطنية ولكنها بعيدة كل البعد عنها بل العكس إنها أصبحت حاجزا ضد تأقلم الدول العربية مع العولمة . وفي خضم التغيرات المتسارعة للعولمة وجدت الدول العربية نفسها امام مفترق طرق، فإما أن تتبنى إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي وما يتولد عن ذلك من خضوع لقواعد المنافسة الدوليةأو تبقى محتفظة بإستراتيجيتها المنغلقة اقتصاديا واجتماعيا[10] .

إن الاقتصاديات العربية تمثل اقتصاديات متباينة من حيث مواردها الطبيعية وقدرتها الإنتاجية الذاتية مما يجعل قياس عولمتها امرأ متباينا أيضا وذلك لأنها تختلف في عدة مفاصل إلا إن هناك قواسم مشتركة تجمعها يمكن من خلاله معرفة التأقلم أو عدمه مع العولمة ويمكن ان تلخص في :-

1-عجز الإصلاح العربي عن مواجهة تحديات العولمة وذلك كونه يعاني من خلل في الانفرادية وعدم الانفتاح، وعدم التدرج في اتخاذ القرار من المركزية إلى التحرير الكامل للسياسات الإنتاجية .

2-إن الدولة في الأنظمة العربية ما زالت تأخذ دور التدخل في السياسات الاقتصادية وهذا يدفعها إلى التردد في التوجه نحو اقتصاد السوق وتفعيل القطاع الخاص .

3-مع وجود هذه العناصر التي تتوافر عليها اقتصاديات الدول العربية الا ان هناك اندفاع وبنسب محددة نحو تعديل الاطر والسياسات التي تحكم توجهاتها الاقتصادية من اجل الانسجام مع السياسات التي افرزها الواقع الدولي في بعده الاقتصادي كما يمكن ان نرصد وجود توجهات نحو التخفيف من الانظمة الصارمة التي تقود السياسة الاقتصادية لذا يمكن القول ان المساعي التي تبنتها هذه الدول نحو الانفتاح الاقتصادي اسهمت في ايجاد حالة من الانسجام والتقارب مع اهداف المنظمة[11] .

ثانيا – منظمة التجارة العالمية وانضمام الدول العربية إليها

توصلت المنظمة إلى تشكيلتها الحالية بعد خوض ثمان جولات كان أخرها جولة أورغواي ثم تبعها جولة تاسعة عقدت في الدوحة والتي عانت من صعوبات عديدة منها إن الأطراف المجتمعة لم تتفق فيما بينها على آلية لحل المشاكل المتفاقمة بين دول الشمال والجنوب[*] ولكن المسألة

في هذه المفاوضات لم تكن تعنى بمقدار ما حققته من مكاسب وإنما إن فشل هذه الجولة سيؤدي إلى تقويض هذه المنظمة وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق بنود اتفاقية أورغواي وقد جاء في الإعلان الختامي لمؤتمر الدوحة النقاط التالية :-

1- تأكيد أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف وإسهامه في نمو الاقتصاد العالمي .

2- تأكيد أهمية التعدد في الأطراف ليقضي على الفقر وتحقيق الرخاء العالمي من خلال توفير فرص النفاذ إلى الأسواق .

3- ضرورة التنمية لصادرات الدول النامية في قطاع الخدمات الذي يعد محورا أساسيا لخططها التنموية .

4- الالتزام بجعل منظمة التجارة العالمية هي الجهة الوحيدة لحماية وتحرير التجارة ومراقبة الاتفاقيات.

من العوامل التي تدفع باتجاه انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية والانخراط في النظام الاقتصادي العالمي الجديد هي :-

1- المتغيرات الدولية الجديدة في مجال التجارة و التي لن تسمح للدول العربية ان تبقى في معزل عنها بالإضافة إلى حاجة تلك الدول إلى السلع الغذائية وغير الغذائية والخدمات ومتطلبات التنمية[12].

2- التغيرات النوعية الحاصلة في هياكل الاقتصاديات العربية بعد إقامة منظمة التجارة العالمية حيث اعتبر الانضمام إليها مماثل للانضمام إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

4- انتعاش بعض القطاعات الإنتاجية في الدول العربية نتيجة لتخفيض الرسوم الكمركية على احتياجات تلك القطاعات فيها مما أدى إلى تخفيض معدلات التضخم الناشئ عن الكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار[13] . وأمام هذه التغيرات المتسارعة على مستوى العالم وجدت الدول العربية نفسها في خضم هذه التغيرات فانضمت إلى منظمة التجارة العالمية ولكن بطريقة هشة لان الانضمام إليها اقل خطورة من الانزواء حيث وجدت نفسها تمزج بين الالتزام بفكرة الدولة وسيادتها وبين الدخول في اتفاقيات وجولات على المستوى العالمي[14].

ويمكن تقسيم الدول العربية إلى أربع مجموعات حسب مواقفها من منظمة التجارة العالمية وهي :-

1- دول غير أعضاء في المنظمة ولا تلتزم بأحكام الاتفاقيات وهذه الدول (سوريا، العراق، ليبيا)

2 - دول مؤسسة للمنظمة وهي (الكويت ،المغرب ، قطر ،الإمارات العربية المتحدة)

3- دول انضمت للمنظمة بعد تأسيسها وهي (الأردن ،سلطنة عمان)[15] .

4- دول في مرحلة الانضمام وهي (اليمن ، السودان ، لبنان)[16] .

وبعد كل هذا لا بد من تذكّر أن عملية انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة ليست عملية من طرف واحد هو الدولة الراغبة بالانضمام. أما بشأن الطرف الأول: المنظمة فليس الانضمام بالسهولة التي نتوقع. فحتى لو اتخذت أي دولة عربية قرار الانضمام اليوم فقد تحتاج إلى فترة لا تقل عن سنتين أو أكثر لتصبح عضواً كاملاً في المنظمة، بسبب الإجراءات المعقدة أحياناً، وأثر الدور السياسي فيما يتم إحرازه من تقدم أحياناً أخرى.وفقاً للتجربة العملية فان تكلفة عدم الانضمام يمكن حسابها مقدماً من حيث حق الدول الأخرى في التمييز في غير صالح السلعة أو الخدمة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات العربية باتخاذ إجراءات لا حدود لها في شأن التعريفة الجمركية أو القيود غير التعريفة. أما تكلفة الانضمام فإنها متوقفة على الطلبات التي ستقدم إلى الدول العربية من الأطراف الأخرى (تخفيض جمركي... تثبيت جمركي . إزالة قيود غير تعريفة) ولا يتحقق ذلك إلا بعد بدء مفاوضات الانضمام التي يمكن فيها الاستمرار أو التوقف والتأجيل وفقاً للمصالح الوطنية.

إن الدول العربية لا تملك خيار الانضمام أو عدم الانضمام إلى اتفاقيات الغات أو المنظمة العالمية للتجارة ومؤسساتها التي أصبحت تضم أكثر من 124 دولة وتسيطر على ما يزيد عن 95% من التجارة العالمية. كما أن عدم انضمام الدول العربية إلى الاتفاق لن يحول دون تأثرها بأحكامها، وبخاصة أن النظام الدولي الجديد الذي ظهر مع بداية عام 1995 سيمثل الجوانب التجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (وبخاصة التكنولوجيا) وتجارة الخدمات (سياحة، نقل، مصارف، اتصالات، استشارات وغيرها) وكذلك الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار والتنمية.

كما إن بقاء الدول العربية أو أية دولة أخرى خارج إطار اتفاقيات الغات والمنظمة العالمية للتجارة أصبح من الأمور شبه المستحيلة. لأنها ستجد نفسها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض إلى مصاعب وعقبات عديدة، هذا بالإضافة إلى

أن الدول الأعضاء الأخرى سوف تطبق عليها قيوداً لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية، لذلك على الدول العربية ألا تبقى خارج اتفاقيات الغات والمنظمة العالمية للتجارة.

وعلى فرض أن الدول العربية التي لم تنضم بعد لمنظمة التجارة العالمية تقدمت بطلب الانضمام اليوم. فيجب أن تحدد بالدرجة الأولى ما هي استراتيجيات التجارة الخارجية وما هي استراتيجيات التنمية، وما مدى انسجامها مع اتفاقات مراكش لمعرفة ماذا تريد من المنظمة، وكيف ستستفيد منها. ومن ثم ما هي الإصلاحات.

المبحث الثالث

نتائج انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية

ترتبت عدة نتائج على عملية انضمام الدول العربية لى منظمة التجارة العالمية حيث ادت هذه العملية الى خلق فجوات متعددة يمكن ان نطرحها بالشكل الاتي:-

1- الفجوة الإستراتيجية :-

بمعنى إن العالم العربي شهد تدهورا خطيرا في مجال استقلاله الوطني حيث إن هذه الدول فشلت في إقامة تكتل سياسي شامل بوجه السوق الشرق أوسطية البرنامج المطروح على الساحة الدولية وكذلك العمل على تفجير النزاعات العربية – العربية ضمن سياسة (فرق تسد) من اجل حرمان هذه المنطقة من الأمن والاستقرار لمنع أي تنمية إنسانية بما في ذلك التنمية الاقتصادية وكما شهد عصر العولمة زيادة تبعية دول المنطقة العربية بعد أن بذلت الجهود التي تساعد على تخلصها من هذه التبعية واثبات استقلالها الوطني وعودة إلى منهج التبعية ، منذ هجمات (11سبتمبر 2001) واحتلال العراق في 2003 طرحت الولايات المتحدة ضمن برنامج حاجة العولمة الإستراتيجية والعسكرية برامج جديدة لتحويل المنطقة الى جزء من السوق الشرق أوسطي وبناءها وفقا لمتطلبات العولمة وليس وفق الهوية العربية وذلك يؤمن لإسرائيل وجودها وبناءها وهذا ما عمدت إليه الولايات المتحدة بإدخال هذه الدول في نزاعات دموية .وأخيرا تعمق الدور الإستراتيجي للعولمة في تصدير مفهوم الإرهاب ، تدمير أسلحة الدمار الشامل ، نشر الأمن والديمقراطية لتكون جميعها جزء من الأجندة الأمريكية الإستراتيجية في نشر عولمتها في الدول العربية[17].

2- فجوة العولمة ونشوء المجتمع المدني :-

إن الدول العربية كغيرها من الدول تأثرت بالثورة المعلوماتية الهائلة وشبكات الانترنت التي ربطت الدول بعضها ببعض حيث تعبر هذه الحالة عن التمدن والمدنية مما ساعدت على ظهور المؤسسات المدنية داخل الدول ولا يمكن أن تعمل هذه المؤسسات بمنأى عن التطورات التي جلبتها العولمة لأنها وليدة تلك التطورات لذلك وجدت هذه المؤسسات نفسها ما بين إتباع العولمة وإستراتيجيتها أو الحفاظ على ما هو داخلي والعمل على إخراجه من التقوقع لا سيما إذا علمنا إن التخلف الشديد الذي تعانيه هذه الدول قد تغير في عصر العولمة وإنها تحررت من نير الأنظمة التسلطية وقهر السيطرة الأحادية[18].

ولكن هذه الأمور لم تدم حيث سرعان ما عملت السلطات في الدول العربية على تحجيم دور مؤسسات المجتمع المدني ليحل محلها الأجهزة الأمنية وجهاز المخابرات هذا أدى إلى جعل المجتمع المدني مجتمعا هشا فهي تعيش حالة عزلة عن المجتمع ككل لا يتجاوز حدود بعض المثقفين وأفراد محدودين من الطبقة الوسطى ، بمعنى أخر إن هذه المؤسسات صلتها ضعيفة بالمجتمع الذي تعمل فيه ولا تزال بعيدة عن أن ترد على حاجات الاندراج في العولمة المدنية[19] .

3 – فجوة العولمة والتنمية الاقتصادية :

مثلما أثرت العولمة على إستراتيجيات الدول العربية وعلى مؤسسات المجتمع المدني لتفرغها من محتواها وربطها بعجلة التغييرات الدولية العالمية نجد العولمة وسلبياتها أثرت على اقتصاد المنطقة العربية فخلقت حالة من التبعية حيث استمرت الدول العربية في تصدير ثرواتها والأيدي العاملة ورأس المال دون أن تحصل على فوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه لا يبحث عنها (الدول العربية) لعدم توفر الشروط المطلوبة فيها من مقومات جذب الاستثمار حيث لم يتجاوز نصيب الاستثمارات المتوجهة إلى الدول العربية غير(1%) فقط ، كما إن الإصلاحات الهيكلية لم تعمل على جذب الاستثمارات لذا لم تشهد اقتصاديات الدول العربية أي تقدم أو تطور ملحوظ[20] .

إن الاقتصاد العربي ظل اقتصادا مهمشا وضعيفا في ظل العولمة الاقتصادية بدليل إن عناصر الإنتاج الرئيسية استمرت بالتصدير إلى الخارج مما زاد في تخلف القطاعات الاقتصادية العربية لكن لا يمكن إنكار إن بعض الدول تمكنت من تحقيق نجاحات مبهرة من خلال إتباع سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي لكن غياب هذه الإستراتيجية الجماعية الفعالة هي السبب في تراجع الأداء الاقتصادي العربي وسيطرة العولمة عليه وتبعية الأخر إليها .

لا بد أن تكون هناك رؤية واضحة ومحددة للطريق الذي تريد الدول العربية أن تسلكه، لا أن تظل تتخذ إجراءات مرحلية هنا وهناك تنوب عن الخوض في جوهر مشكلاتها الاقتصادية. ولن ينتهي الجدل حول انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بانتهاء الجدل حول توجهها وهويتها الاقتصادية وإجراء دراسات تفصيلية تحدد الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها الاقتصادية المرجوة وتحدد فيما إذا كانت منسجمة مع أهداف المنظمة ثم الإجابة عن السؤال المركزي المتعلق بالانضمام أو عدمه، وما الفائدة من ذلك، وبأي شروط سيكون الانضمام، وما الثمن، وماذا تريد من المنظمة ليكون الانضمام لصالح استراتيجيتها التنموية.

المبحث الرابع : العراق ومنظمة التجارة العالمية

تؤكد الحقائق التاريخية ان النمو المتزايد للتجارة الدولية كان محركا رئيسا للنمو الاقتصادي العالمي على مدى العقود الاخيرة . وقد حققت البلدان التي تبنت ستراتيجيات التكامل في الاطار العالمي نتائج ايجابية ، في حين تخلفت عنها البلدان التي عزلت نفسها عن التجارة الدولية .كما كان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دور مهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الدولي وتبادل المنافع عن طريق استخدام القدرة التنافسية الدولية وتنمية الصادرات في اطار الارتباط القوي بين الميزات النسبية والكفاءة الاقتصادية .

وعلى هذا الاساس تسعى منظمة التجارة العالمية الى توسيع نطاق الفرص المتاحة في التجارة الدولية عن طريق ازالة او تخفيف القيود المفروضة عليها .

وقد بقي العراق على مدى عقود عدة في حالة عزلة بسبب السياسات السابقة وما نتج عنها من حروب وحصار مما خلق تشوهات اقتصادية في معظم النشاطات اضعفت قدرته التنافسية بحيث اصبح الاصلاح الاقتصادي في العراق ضرورة وليس خيارا . ومن اهم وسائل هذا الاصلاح هو الاندماج مع الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب العمل بجهد حثيث للتأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

وبالنسبة للعراق فكان التحرك نحو الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في عام2004 عندما قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة ، وهذا يتطلب ان تقدم الحكومة العراقية الوثائق المتعلقة بقطاع الزراعة والصناعة والخدمات اضافة الى الحواجز التقنية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية والامور المتعلقة بالصحة والملكية الفكرية...الخ[21]، وكل ذلك يتطلب تقديم خطة عمل تشريعية لما تنوي الحكومة اجراءه من تغيير في الجوانب التنظيمية والتشريعات بما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة وقد اكتسب العراق صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية نهاية عام 2007، ولاشك أن التزام العراق بمضامين اتفاقيات WTO سيدفعه بشكل اختياري أو قسري للاسراع بعملية الاصلاحات الاقتصادية والقانونية المطلوبة؛ سواء بتغيير التشريعات والقوانين لتتلاءم مع آليات اقتصاد السوق، أو تغيير هيكلية مؤسسات القطاع العام وغيرها من العمليات المطلوبة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ويبين الجدول التالي بعض الخطوات المهمة في الجانب التشريعي التي بدأ العراق يخطوها لاستكمال هذا الأطار المهم. لكن يبقى الكثير من العمل أمام العراق لتأهيل اقتصاده بكافة قطاعاته السلعية والخدمية إذا ما أراد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

جدول(1)القوانين والتعليمات التي يقوم العراق بانجازها لتتلاءم مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

ت	القانون أو التعليمات	اتفاقيات WTO	الموقف

1	قانون الاستثمار	اتفاقيـــة اجـــراءات الاســـتثمار المتعلقة بالتجارة	شرع القانون رقم 13 لعام 2006 ونشر بالجريدة الرسمية العدد 4031 في 2007/1/17 .
2	قانون تنظيم أعمال التأمين	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	شـــرع القـــانون رقـــم 10 لســـنة 2005 ونشـــر بالجريدة الرسمية العدد 3995 في2005/3/3
3	قـــانون الغـــاء النصـــوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى	يتعلـق بجميـع اتفاقيـات WTO (موضوع عام)	شرع قانون رقم 17 لسنة 2005 ونشر بالجريدة الرسمية العدد 4011 في 2005/12/22 .
4	قـانون ضـريبة اعـادة اعمـار العراق (5%)	تجارة السلع	شرع قانون رقم 24 لسنة 2007 ونشر بالجريدة الرسمية العدد 4042 في 2007/7/3 .
5	قـانون انضـمام العـراق الـى الوكالـــة الدوليـــة لضـــمان الاستثمار	اتفاقيـــة اجـــراءات الاســـتثمار المتعلقة بالتجارة	شـــرع القـــانون رقـــم 29 لســـنة 2007 ونشـــر بالجريدة الرسمية العدد 4045 في 2007/8/20.
6	قـانون انضـمام العـراق الـى اتفاقيـــة الأمـــم المتحـــدة لمكافحة الفساد لعام 2004	مبادئ الشفافية لـ(WTO)	شـــرع القـــانون رقـــم 35 لســـنة 2007 ونشـــر بالجريدة الرسمية العدد 4047 في 2007/8/30.
7	تعليمـات حـول كيفيـة مـنح اجـــازة ممارســـة اعمـــال التأمين واعادة التأمين	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	صدرت بالعدد 8 لسنة 2006 عن رئيس ديوان التـأمين ونشـرت بالجريـدة الرسـمية العـدد 4029 في 2006/12/4 .
8	تعليمات تحديد فروع اعمال التأمين	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	صدرت بالعدد 9 لسنة 2006 عن رئيس ديوان التـأمين ونشـرت بالجريـدة الرسـمية العـدد 4033 في 2007/2/8 .
9	تعليمـــات اجـــازة وســـيط التأمين	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	صدرت بالعدد 10 لسنة 2006 عن رئيس ديوان التـأمين ونشـرت بالجريـدة الرسـمية العـدد 4038 في 2007/3/26 .
10	تعليمـــات تنفيـــذ العقـــود الحكومية	اتفاقية المشتريات الحكومية	صدرت بالعدد 1 لسنة 2007 عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ونشرت بالجريدة الرسمية العدد 4039 في 2007/4/18 .
11	قـــانون جـــرائم الحاســـوب وشبكة المعلومات	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
12	قـــانون حمايـــة المنتجـــات الوطنية (سياسة الاغراق)	الاتفـاق بشـأن الاغـراق والـدعم والرسوم التعويضية والوقاية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
13	قانون المنافسة	احكـــام الاســـتثمار وسياســـة المنافسة لـ (WTO)	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
14	قانون حماية المستهلك	اتفاقية الوقاية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
15	قانون الملكية الفكرية	الاتفاقيـة العامـة لحقـوق الملكيـة الفكرية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
16	قانون التحكيم التجاري	تسوية المنازعات التجارية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
17	قانون التوريدات الحكومية	اتفاقية المشتريات الحكومية	قيد التشريع في مجلس شورى الدولة
18	قـانون العوائـق الفنيـة امـام التجارة	اتفاقيـــة العوائـــق الفنيـــة امـــام التجارة	لايزال القانون قيد الانجاز
19	قانون صحة الحيوان	اتفاقيـــة اجـــراءات الصـــحة والصحة النباتية	لايزال القانون قيد الانجاز
20	قانون التعريفة الجمركية	الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة	لايزال القانون قيد الانجاز

المصدر: فاضل جواد دهش ، الآثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد ،غير منشورة،2008 ، ص XV.

ومن اهم المزايا التي يمكن ان يحصل عليها العراق عند انضمامه الى المنظمة هي:

1- جذب الاستثمارات الاجنبية : تاثرت البنية الاساسية للاقتصاد العراقي كثيرا بسلسلة الحروب وسنوات الحصار الاقتصادي التي استمرت على مدى عقود عدة وما نتج عنها من دمار بحيث اصبح العراق بحاجة الى الاستثمار في جميع المجالات في الوقت الذي يعجز فيه الاستثمار المحلي عن تلبية هذه الاحتياجات . ويحتاج الاستثمار الاجنبي الى بيئة مستقرة، وتوفر التشريعات الملائمة لممارسة انشطته . وفي حال تلبية العراق لشروط الانضمام للمنظمة العالمية فانه سوف يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية وهذا سوف ينتج عنه زيادة في حجم التجارة الخارجية كما ان زيادة الاستثمارات سوف تساعد في تنويع الاقتصاد بحيث يمكن للعراق ان لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل .

2- فتح اسواق وفرص جديدة امام المنتجات العراقية : كان للعراق قبل عقود عدة إمكانات في صناعات عدة وتتمتع بسمعة جيدة في الاسواق الخارجية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الجلود وصناعة الاسمنت والبتروكيمياويات و الصناعات الغذائية وغيرها إضافة الى المنتجات الزراعية كالتمور والثروة الحيوانية ...الخ وكان لها اسواق خارجية وصادراتها تنمو باستمرار، الا ان السياسات الاقتصادية التي جرى تنفيذها ادت الى تذبذب الانتاج وتدهوره بصورة مستمرة مما ادى الى فقدان القدرة على التصدير . ومن الممكن استعادة مكانة العراق التجارية بعد الانضمام الى المنظمة وحصول الصناعة العراقية على فرص التطوير والتحديث بالمستوى الذي يجعلها قادرة على المنافسة عالميا .

3- الانفتاح على الخدمات واتاحة فرص جديدة لموردي الخدمات: بسبب الظروف التي تم عرضها فان العراق متخلف جدا في مجال الخدمات وان الانضمام للمنظمة العالمية سوف يتيح فرصا عدة لموردي الخدمات في مجالات مثل المصارف والتامين والاتصالات وغيرها .

4- حماية مصالح العراق عبر جهاز تسوية النزاعات في المنظمة: يعتبر التفاهم على حل النزاعات في المنظمة من اهم الانجازات للمنظمة كما يعتبر جهاز المنظمة لتسوية النزاعات من أحدث أجهزة حل النزاعات واكثرها فعالية في العلاقات الدولية، وذلك بسبب اعتماد آلية التسوية في المنظمة لمبدأ إلزامية المحاكمة وتنفيذ الأحكام، وهما من أهم عناصر النجاح لأي نظام قانوني دولي او محلي. وتعتمد المنظمة في مفهوم حل النزاعات الدولية بشكل عام الوسائل الدبلوماسية وهي ترتكز على الإجراءات المرنة وتجنّب حالات الربح والخسارة، وكذلك على الاجراءات القانونية وهي ترتكز على تطبيق نصوص قانونية على حالات معينة.

5- تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي: من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها العراق هو ان الانظمة والقوانين المعمول بها لا تزال ترتبط بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي كان سائدا طوال العقود المنصرمة وهي لا تتناسب مع التحولات الجديدة وهذا يتطلب جهودا حثيثة في تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة العالمية ، وفي الواقع تعتبر هذه فرصة جيدة ويمكن الاستفادة من الخدمات الفنية التي تقدمها المنظمة في هذا المجال من اجل الاسراع بتشريع القوانين وتحديث الانظمة[22] .

وفي تحقيق كل ما تقدم فان العراق سوف يتمكن من استعادة مكانته الاقتصادية في المجتمع الدولي .

الا ان ثمة تحديات يمكن ان تواجه العراق في سعيه نحو الانضمام الى منظمة التجارة العامية، ولعل الاهم من هذه التحديات :

1- ضعف مقومات الاقتصادي والاتماعي في العراق .

2- ان توفير شروط الانضمام الى المنظمة والتفاوض معها ليس من مهام وزارة التجارة لوحدها وانما يفترض ان تشارك الوزارات الاخرى ذات العلاقة مثل الزراعة والصناعة والصحة الاهتمام بهذا الموضوع وتوفر التسهيلات اللازمة وتقوم بعقد الندوات والتوعية باهمية الانضمام للمنظمة العالمية .

3- ضعف اسهام القطاع الخاص الصناعي في الاقتصاد العراقي .

4- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الرقابية ذات الصلة بالنوعية والمؤسسات الرقابية الصحية والمؤسسات المالية والمؤسسات القانونية ومؤسسات الضمان الاجتماعي .

5- يعاني الاقتصاد العراقي من حالة التجزاة في الهياكل الصناعية وكذلك ضعف الترابط فيما بينها[23] .

ويبقى التساؤل الاهم وهو هل ان العراق مؤهل للانظمام الى منظمة التجارة العالمية وللإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نتطرق إلى محورين مهمين من صميم الواقع الاقتصادي العراقي وهما -:

1- المحور الصناعي

2- المحور الزراعي

المحور الصناعي :-

إن أهم أهداف التنمية الاقتصادية هو النهوض بقاعدة الصناعات التحويلية وهذا ما سعى إليه العراق من اجل إقامة صناعات ثقيلة إلا إن قيام الحرب بين العراق وإيران وقفت حائلا دون تحقيق هذا الهدف .

بالإضافة إلى هذا الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في التسعينيات من القرن المنصرم جعل الصناعة في العراق تتسم بالضعف وعلى الرغم من الجهود التنموية المخططة في الصناعات التحويلية إلا إن الصناعات في العراق هي صناعات بسيطة وتقليدية وذات مهارات محدودة وتتسم بهيمنة القطاع العام عليها ومن ابرز الصناعات في العراق (صناعة النسيج، الأغذية ،التبوغ، المواد الإنشائية والصناعات الكهربائية والبتروكيمياوية والمعدنية)[24] وهذه الصناعات هي صناعات ضعيفة وكانت مخصصة للاستهلاك المحلي ولا تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية لان ليس لها أسواق خارجية .

هذه المؤشرات اتسمت بها المدة ما بين 1991-2003 لذا يمكن إدراج أهم ملامح الصناعة العراقية في تلك الفترة

انخفاض مستوى البحث والتطوير في العراق إلى جانب التقدم التكنولوجي في دول العالم وذلك بسب قرارات مجلس الأمن الدولي لعام 1991.

1- نقص التمويل المخصص للصناعة التحويلية .

2- تقييد إسهام القطاع الخاص في السياسة الاقتصادية حيث عانى القطاع الخاص من التهميش .

4- عدم تنوع واردات العراق والاقتصار على واردات النفط الخام فقط ما ادى الى عدم قدرة الاقتصاد العراقي على الوقوف امام الأزمات كالحروب والعقوبات الاقتصادية المفروضة .

5- تدهور حاد في النمو والتنمية وشمل جميع مرافق البنى التحتية الاساسية والخدمات الاجتماعية والأساسية للمجتمع.

أما بعد عام 2003 وما تعرض له العراق من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى تدهور واضح للصناعة لدرجة اندثار الكثير من الصناعات واختفائها عن الواقع الاقتصادي العراقي وازدياد اعتماد العراق على المنتجات الأجنبية المستوردة .

وما حدث في العراق خلال هذه الفترة هو تعطيل كامل للقطاع العام إلى جانب تفعيل غير مبرمج للقطاع الخاص من خلال وضع قانون للاستثمار والسماح للشركات الأجنبية للعمل في

العراق بدون آلية عمل صحيحة وفي هذه الفترة حصل أنهيار كامل وشامل في جميع مرافق الاقتصاد العراقي حيث لا كهرباء ولاخدمات ولا مياه صالحة للشرب وديون متراكمة اضافة الى تعويضات حرب الكويت البالغة اكثر من(52) مليار دولار وخدمات معدومة وفساد اداري ومالي متفش في معظم المؤسسات .

كل هذه العوامل جعلت الاقتصاد العراقي يصل الى مرحلة الاحتضار. لذا نحذر ونؤكد بل اكدنا سابقاً مراراً وتكرار ان الاقتصاد العراقي يقف اليوم في مفترق طريق مهم يتطلب من الجميع وفي مقدمتهم صانعو السياسات الاقتصادية والمؤثرون فيها الى مراجعة المنطلقات الفكرية والنظريات الأقتصادية التي ينطلقون منها في رسم السياسات على ان تنسجم التطبيقات مع مايروج لها من مفاهيم تحديث واصلاح وهذا هو أكبر التحديات الاقتصادية التي نواجهها اليوم.

وعليه يمكن القول إن الصناعات في العراق لها قاعدة تصنيعية ضعيفة وتخلف القائم منها وامتلاكها قدرة تنافسية محدودة أو معدومة[25].

وعلى هذا الواقع الضعيف كيف سيكون موقفه (العراق) من منظمة التجارة العالمية ؟ وما يجب عليه القيام به ليكون مستعد للانضمام إليها ؟

إن أهم شروط المنظمة فيما يتعلق بالصناعة هي تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات وتحرير الاستثمار والسماح للشركات الأجنبية بالدخول بحرية كبيرة من دون أية تقييدات ، كل هذه القضايا تشكل مع واقع الصناعة العراقية محددات رئيسية تحد من إمكانية تطور الصناعة في العراق بالشكل الذي تستطيع معه منافسة الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة التي قطعت شوطا كبيرا في دعم دولها . كما ان هنالك مسالة مهمة أخرى وهي لابد ان يكون للعراق هيكل صناعات متنوع ليصل الى مرحلة تحقيق مكاسب تنافسية مع الدول الأخرى في الأسواق الخارجية إلا إن العراق يعتمد بدرجة كبيرة على منتج النفط ولا يصل الى مرحلة التنوع في الصناعات وان وجدت لا تدخل ضمن التنافس العالمي والذي هو معيار البقاء ضمن السوق العالمي.

وبرغم ضعف القدرة على تبني استراتيجيات واضحة تؤطر مسارات الاقتصاد العراقي وبخاصة الانب الصناعي الا ان هناك توجهات تشير الى تحولات واضحة نحو اعتماد آلية اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص الصناعي ،فلا يمكن التسليم بالصورة السلبية للاقتصاد العراقي اذ يمكن الإشارة الى بعض نفحات الأمل للصناعة العراقية اهمها السعي لخلق بيئة ملائمة للاستثمار وصدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 كذلك السعي لاستكمال الاطار التشريعي للقوانين

التي تؤدي الى التحول نحو اقتصاد السوق بالإضافة إلى دخول العراق في برنامج الدول التي اجتازت الظروف الصعبة وكل ذلك من شانه أن يعطي العراق فرصة لترتيب بيئته الاقتصادية الداخلية من اجل الحد من الآثار السلبية التي ستتركها منظمة التجارة العالمية على صناعاته.

المحور الزراعي :-

يعاني قطاع الزراعة في العراق من تراجع واضح بعد (2003) كباقي القطاعات الأخرى وذلك لعدة أسباب منها عدم إعطاء هذا القطاع الأهمية المطلوبة من توفير المياه والأسمدة والتخصيصات المادية لإنعاش هذا القطاع وكل هذه الأمور مرتبطة بشريان واحد وهو ان القطاع تعرض لكل ما تعرض له العراق من سلبيات وهجمات داخلية وخارجية عملت على تراجع أدائه السياسي والاقتصادي لذا لابد من إعادة تقويم السياسات الاقتصادية العامة والزراعية من خلال التحديد العلمي لواقع المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع لأنه من خلال هذه السياسات يمكن التوصل الى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة .

كذلك توجيه المنتجين في النشاط الخاص لتقليص تكاليف الإنتاج الزراعي بالشكل الذي يسمح له بمنافسة السلع الأجنبية المماثلة المتواجدة في السوق العراقية المحلية مع العمل على تحسين النوعية لتحفيز المستهلك العراقي على شراء المنتج المحلي .

ولتحقيق الأمر أعلاه لابد أن:-

1- يستمر الدعم الحكومي ولو بصورة جزئية لبعض مستلزمات الإنتاج ولمرحلة مؤقتة خاصة إذا اشرنا إلى احد بنود اتفاقية أورغواي والتي تشير إلى (السماح للدول النامية بتقديم الدعم على تكاليف الإنتاج والتسويق إذا كان الهدف منها تحقيق التنمية الزراعية).

2 -توفير آليات الإصلاح الاقتصادي مثل تهيئة المناخ المناسب للدخول في اقتصاد السوق بالشكل الذي تتدرج فيه عملية انتقال الهيمنة الحكومية المعتمدة على التخطيط والإدارة المركزية الى إجراءات حازمة في احترام ودعم الملكية الخاصة الزراعية .

3- وضع سياسات زراعية واضحة من قبل وزارة الزراعة لتسهيل إجراءات التنمية والتطوير الحديثة ومن هذه الامور مثلا تقديم الخدمات البيطرية وخدمات الإرشاد الزراعي وتثقيف الفلاح العراقي .

وفي هذا السياق يذهب عدد من الباحثين الى ان العراق مؤهل للدخول الى منظمة التجارة العالمية لانه لا ينبغي ان يبقى العراق خارج الاقتصاد العالمي من خلال توفير قدرة تنافسية

وتنمية وهناك قدرة على تحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي والذي يمكنه من توسيع قاعدة الصادرات والتي ستكون خطوة أساسية لتشجيع البلاد على الاستفادة من المزايا التصديرية المرجوة ولكن هذا الأمر يتطلب مدة زمنية طويلة حينئذ يستطيع العراق الانضواء تحت لواء المنظمة وعلى العكس من ذلك اذا بقي العراق على حاله ولم يتطور فسوف تستمر الخسائر الاقتصادية في ضوء الزيادات السكانية السنوية العالية لذا لا ضير من دخول العراق كعضو في منظمة التجارة العالمية إذا حقق وفرة في الإنتاج عن طريق تهيئة الاقتصاد العراقي ليكون قويا وينجح في السباق التجاري الدولي[26].

الاستنتاجات

1- الرغبة في تحرير التجارة الخارجية صاحبها اندفاع نحو الهيمنة على السوق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية وهذا ما عبرت عنه العولمة الاقتصادية وذلك بتوحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته بمعنى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية.

2- وفق المنظومة الاقتصادية الجديدة نرى انهيار الاقتصاد المخطط لتظهر بدلا عنه مؤسسات دولية كان لها دورا بارزا في توجيه الاقتصاد العالمي ورسم ملامحه ولعل منظمة التجارة العالمية هي احد هذه المؤسسات لما أدته من دور فاعل في تحرير المبادلات التجارية الدولية.

3- إن الدول العربية تعرضت لعدد من الفجوات من جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ولكنها تعتبر أمر الانضمام امرأ مفروغا منه لكي تتخلص من التهميش والإقصاء .

4- بالرغم مما يعاني منه العراق كبلد عربي من تراجع في أدائه الاقتصادي في المحورين الصناعي والزراعي إلا انه من المؤمل ان يكون له مستقبلا زاهرا بانضمامه لمنظمة التجارة ليكون كسائر الدول المتقدمة اقتصاديا .

التوصيات

1- المضي بخطوات سريعة نحو تفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي وذلك بتطوير وتحديث التشريعات التي تتلاءم مع السياسة الاقتصادية للدول العربية والعراق وذلك للقضاء على كل ما يقف حائلا دون التواكب مع سرعة الحركة في التعامل مع متغيرات العولمة .

2- لا ينبغي ان تحدد مسارات مفاوضات انضمام الدول العربية والعراق الى منظمة التجارة العالمية على وفق المعايير التجارية البحتة أو الاعتبارات السياسية الطارئة، بل لابد لهذه العملية من ان تستند الى اعتبار عملية إعادة إعمار العراق بالنسبة للعراق لا كمصدر ضعف في ظل ظروف أزمة الاقتصاد العالمي الراهنة، وان تستهدف حماية مصالح العراق الحيوية حاضرا ومستقبلا. ويتم ذلك من خلال التأكيد على أهمية تزامن عملية التفاوض مع السرعة والجدية في بناء المؤسسات القانونية والاقتصادية والمالية والتجارية الكفوءة، وفي رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية المتكاملة، وكذلك في بناء قدرات الأجهزة الحكومية على التنفيذ والمتابعة والتقييم، بغية بناء نموذج اقتصاد السوق المتحرر والكفوء في العراق الجديد.

3- مبادرة العراق بشكل أوسع لتعديل قوانينه بما ينسجم مع متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وأن يزيد من التنسيق والاستفادة من خبرة الدول العربية التي سبقتنا في الانضمام الى المنظمة.

4- المشاركة الفعالة في المفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية وتعزيز التعاون مع الدول النامية بشكل عام والعربية على وجه الخصوص بمايعزز موقف العراق التفاوضي.

6- تحديد الأهداف الوطنية للعراق يحتل الأولوية والصدارة، وذلك يتطلب العمل على تحقيق التفاعل بين أجهزة الدولة والأجهزة التفاوضية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات سعياً وراء تحقيق أكبر قدر من الاتساق وتعزيز الاستفادة من هذه المسارات.

7-زيادة الدعم الفني والمالي والتكنولوجي للقطاع الزراعي والصناعي في العراق ، نظراً لما تمثله هذه القطاعات من أهمية

8- توسيع العراق لنشاطه التجاري مع دول أعضاء في المنظمة قد يحسن من وضع الميزان التجاري العراقي من جهة ويحمي المستهلك العراقي من جهة أخرى، إذ أن بقاء العلاقات التجارية محكومة بعامل الجغرافية، جعل أثنين من الدول غير الاعضاء في المنظمة من أهم شركاء العراق التجاريين – وهما سوريا وأيران-، مما يقلل بالنتيجة من الآثار الايجابية لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.

قائمة المصادر

1- د. مصطفى عيد مصطفى إبراهيم ، مناطق التجارة الحرة في مصر: بين التنظير والتنظيم ،مجلة علوم انسانية ، السنة السادسة: العدد 38: صيف 2008، على الرابط http://www.ulum.nl/d99.html

2- عبد الهادي بو طالب، نحو عولمة أخرى أكثر عدلا وإنسانية، 2004

3- هوشيار معروف ،الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان،ط2009،1 ،ص42

كذلك العولمة.هل يملك العرب رؤية إستراتيجية،http://www.startimes.com/f.aspx?t=6181402

4- المصدر أعلاه

5- جاب الله عبد الفضيل بخيت- عبدالله بن سلمان الباحوث، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي ،2003، ص 6

6- سامي الطوخي ، منظمة التجارة العالمية وقضايا الإغراق والدعم ،www.kenanaonline

7- www.aljazera.net

8- إبراهيم العيسوي، ألغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط 2 ، 1997، ص 65

9- برهان غليون ، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية ، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2005، ص8

10- المصدر السابق أعلاه

(*) إن المنظمة عمقت العلاقة غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب مثلا إن دول الشمال المتمثلة بالأطراف الثلاثة (أمريكا الشمالية ، أوروبا ، اليابان)تنتج 87% من الواردات العالمية و94% من الصادرات العالمية في حين نرى دول الجنوب ما زالت تعاني الفقر والبطالة والمديونية الخارجية وعدم الاستقرار السياسي فأين الموازنة المتكافئة بين الطرفين ؟

11- إسراء عبد الباسط ، منظمة التجارة العالمية وقضايا الإغراق والدعم ،www.kenana.online

12- محمد بوبوش ،تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي ، بقلم ولد سيدي محمد ،2006

13- سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، رسائل النداء الجديد ، 1996

14- www. Islamonline.net

15- محمد بوبوش، مصدر سابق

16- عبد المطلب عبد الحميد، ألغات واليات منظمة التجارة العالمية من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة ، الدار الجامعية ، 2003

17- www. Wto Arab. Org – Arabic

18- www.alriyadh.com
19- سارة إبراهيم الدين ، اثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات ، 2007
20- مجلة الشرق الأوسط التجارية ، (دولة الإمارات الأولى خليجيا في تنويع هيكل صادراتها غير البترولية) ، 2009
21- نبيل حشاد ، ألغات ومنظمة التجارة العالمية ، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي ، 1996
22- شريط عابد ، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين ، محاضرة في جامعة ابن خلدون في الجزائر ، 2009
23- حسين ثغب التميمي، الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتطلب اصلاحات قانونية وتشريعية عامة، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=102248
24- www. Alsabaah.com
25- ملامح الاقتصاد العراقي خلال الفترة(1968 - 2007)، http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=49404
26- ينظر منظمة التجارة العالمية و انعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، مجلة الرائد الالكترونية 2006، ص 22 ، كذلك ينظر دادوش ، يوري وجوليا نيلسون ، ضبط التجارة العالمية ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر:2007، كذلك ينظر د. عمرو هشام الانظمام الى منظمة التجارة العالمية ، : الاثار والنتائج ، مجلة امركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 29، 2010 ، ص 76

الجداول

- جدول رقم1 يوضح القوانين والتعليمات التي يقوم العراق بانجازها لتتلاءم مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية نقلا عن فاضل جواد دهش ، الآثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، اطروحة دكتوراة ، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد ،غير منشورة،2008 ، ص XV.